الاستبداد في السعودية: بين الواقع السياسي ومآلات الغلق السلطوي



بقلم: جمال عبد السلام

(مقال تحليلي سياسي)

مقدمة: المشهد السياسي بين الحداثة والاستبداد

في خضم التغيّرات المتسارعة التي يشهدها العالم العربي منذ "الربيع العربي" وحتى اليوم، تبرز المملكة العربية السعودية بوصفها حالة خاصة، تجمع بين الحداثة التقنية والانفتاح الاجتماعي من جهة، وبنية استبدادية صلبة تتحكم في مفاصل الدولة والمجتمع من جهة أخرى.

فرغم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي حملتها "رؤية 2030"، بقيت طبيعة النظام السياسي قائمة على حكم الفرد المطلق، حيث لا توجد مشاركة شعبية حقيقية، ولا فصل بين السلطات، ولا ضمانات للحريات الأساسية. هذا المقال يحاول تقديم قراءة شاملة حول مظاهر الاستبداد في السعودية، من خلال تحليل

البنية السياسية، وأدوات السيطرة، والتناقضات البنيوية في مشروع التحديث السعودي.

أولاً: السمات البنيوية للاستبداد في السعودية

1. الملكية المطلقة والسلطة المركّزة

تقوم المملكة العربية السعودية على نظام ملكي مطلق، يتركّز فيه القرار السياسي والإداري في يد الملك وولي العهد، دون وجود سلطة تشريعية منتخبة أو هيئات رقابية مستقلة.

ينص النظام الأساسي للحكم (1992) على أن "الملك هو المرجع الأعلى للسلطات الثلاث"، ما يعني دمج السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد واحدة، على خلاف المبادئ الدستورية الحديثة.

2. غياب المؤسسات الديمقراطية

لا وجود لأحزاب سياسية أو انتخابات حرة، فيما يعيّن الملك أعضاء مجلس الشورى (150 عضواً) دون أي دور تشريعي فعلي. الانتخابات البلدية محدودة الصلاحيات ولا تؤثر في صناعة القرار المركزي.

ثانياً: أدوات السيطرة وتعميق الاستبداد

1. القبضة الأمنية والمراقبة الشاملة

يعتمد النظام على الأجهزة الأمنية، خاصة "رئاسة أمن الدولة" و"المباحث العامة"، في مراقبة الأفراد والفضاء الرقمي. تقنيات التجسس الإلكتروني مثل "بيغاسوس" استُخدمت لتعقب صحفيين ومعارضين، بينهم الصحفي جمال خاشقجي، الذي قُتل في قنصلية بلاده في إسطنبول عام 2018 في حادثة هزت الرأي العام

العالمي.

2. القوانين الفضفاضة والتجريم السياسي

تُستخدم قوانين مثل "مكافحة الإرهاب" و"الجرائم المعلوماتية" لملاحقة كل من يعبّر عن رأي مخالف أو ينتقد ولي العهد.

أمثلة على ذلك:

سجن الناشطة لُجين الهذلول رغم نشاطها السلمي في مجال حقوق المرأة.

الحكم على المغردة سلمى الشهاب بـ34 عاماً بسبب تغريدات دعم لحقوق الإنسان.

3. توظيف الدين والخطاب الديني الرسمي

تُستخدم المؤسسة الدينية الرسمية كأداة شرعية لتبرير السياسات، ولتكريس الطاعة المطلقة للحاكم، وفق تأويلات فقهية تسلب المواطن الحق في الاعتراض أو المحاسبة. رغم تقليص نفوذ "هيئة الأمر بالمعروف"، فإن الخطاب الديني لا يزال يُستثمر كأداة لإخماد النقاش السياسي.

ثالثاً: الاستبداد في ظل رؤية 2030: إصلاح اقتصادي بلا إصلاح سياسي

أطلق محمد بن سلمان "رؤية 2030" لتقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد. ترافقت هذه الرؤية مع

انفتاح ثقافي واجتماعي غير مسبوق (كالسماح للمرأة بالقيادة، وفتح دور السينما، وتنظيم حفلات غنائية).

لكن هذا الانفتاح لم يرافقه أي تحرر سياسي، بل العكس، فقد شهدت نفس الفترة:

تزايد حالات الاعتقال السياسي.

خنق منظمات المجتمع المدني.

توجيه الإعلام الرسمي للترويج لزعامة ولي العهد دون نقد أو نقاش.

يبدو أن السلطة تبنّت ما يسميه بعض المفكرين بـ"الاستبداد الليبرالي": أي فتح السوق وإغلاق السياسة.

رابعاً: الأثر الاجتماعي للاستبداد

الرقابة الذاتية والخوف العام:

يعيش المواطن السعودي حالة من الرقابة الذاتية، خوفاً من العواقب. الحديث في السياسة محظور في المدارس، وأماكن العمل، وحتى في المحيط العائلي.

هجرة الكفاءات والنخب الفكرية:

العديد من المثقفين والصحفيين غادروا البلاد، بعد التضييق الأمني عليهم، مثل عبد الله العودة، نجل

الداعية المعتقل سلمان العودة، أو الصحفي علي الدبيسي، مدير المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان.

غياب النقد والمساءلة:

بغياب الصحافة الحرة والبرلمان المنتخب، لا توجد آلية لرصد الفساد أو محاسبة المسؤولين.

خامساً: السيناريوهات المستقبلية:

هل سيستمر الاستبداد؟ أم يفرض الواقع إصلاحاً سياسياً حقيقياً؟

استمرار الاستبداد قد يقود إلى هشاشة بنيوية:

أي نظام لا يملك قنوات إصلاح داخلية معرض لانفجارات مستقبلية مفاجئة، خاصة مع الجيل الشاب المتصل بالعالم.

الإصلاح السياسي ضرورة لاستقرار دائم:

مشاركة المواطن في القرار، وضمان استقلال القضاء، وحرية التعبير، هي شروط لاستقرار أي دولة.

الضغوط الدولية محدودة لكنها مؤثرة:

رغم علاقات السعودية الاستراتيجية مع الغرب، فإن ملف حقوق الإنسان أصبح ورقة ضاغطة في بعض المحافل، خاصة في ظل الاهتمام العالمي بمصير المعتقلين السلميين.

خاتمة: طريق الإصلاح لا يُبنى بالقمع:

قد تستطيع السلطة أن تُسيطر على مؤسسات الدولة، والإعلام، والشارع، لكنها لا تستطيع أن تُلغي وعي الإنسان.

إن مستقبل المملكة لن يُبنى فقط على ناطحات سحاب ومشاريع اقتصادية ضخمة، بل على بناء دولة مؤسسات، تقوم على العدل، والمساءلة، والحرية.

وإلى أن يتحقق ذلك، سيبقى الاستبداد عائقاً حقيقياً أمام أي نهضة حقيقية.

المصادر:

تقارير هيومن رايتس ووتش (2018-2024)

تقرير الأمم المتحدة حول مقتل جمال خاشقجي (2019)

مركز الخليج لحقوق الإنسان: تقارير الانتهاكات بحق النشطاء في السعودية